

Distr.: General
4 February 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تستعرض هذه المذكرة التطورات الأخيرة التي شهدتها أسواق السلع الأساسية، وتحلل العوامل التي أسهمت في اتجاهات أسعار هذه السلع التي لوحظت في عام ٢٠١٨. فقد شهدت أسواق السلع الأساسية، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تبايناً كبيراً في سلوك الأسعار، مسجلة تحركات بالارتفاع والانخفاض. وبوجه عام، نتجت الزيادات في الأسعار عن عوامل مثل محدودية الأسواق بسبب أحوال الطقس غير المواتية وحالات عدم اليقين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في كثير من أنحاء العالم. وتُعزى إلى حد كبير حالات التراجع في الأسعار وانخفاضها إلى الفائض في العرض والزيادة في المخزونات وأحوال الطقس المواتية. وتبحث المذكرة بعض القضايا السياسية المتعلقة بالتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتعرض توصيات يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01663(A)



* 1 9 0 1 6 6 3 *

مقدمة

١- كلف اتفاق أكرا، في الفقرة ٢٠٨، مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باستحداث اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. وأعيد تأكيد هذا التأكيد في الفقرة ١٧ من ولاية الدوحة، التي اعتمدت في الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد عام ٢٠١٢، والتي مددته لأربع سنوات أخرى حتى عام ٢٠١٦. ومُدّد التأكيد مرة أخرى حتى عام ٢٠٢٠ في الفقرة ١٠٠ من مافيكيانو نيروبي، الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد في عام ٢٠١٦.

٢- وتحلل هذه المذكرة التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية خلال عام ٢٠١٨، مع التركيز على اتجاهات الأسعار والأسباب الكامنة وراء تقلباتها. كما تسلط الضوء على بعض القضايا السياسية المرتبطة بالتطورات الأخيرة في الأسواق، وتستخلص دروساً في شكل توصيات سياسية لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة. وتصنّف المذكرة السلع الأساسية إلى ثلاث فئات هي: السلع الأساسية الغذائية والزراعية (المواد الغذائية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الأولية الزراعية)؛ والمعادن والخامات والفلزات؛ والطاقة (النفط، والغاز، والفحم، والطاقة المتجددة).

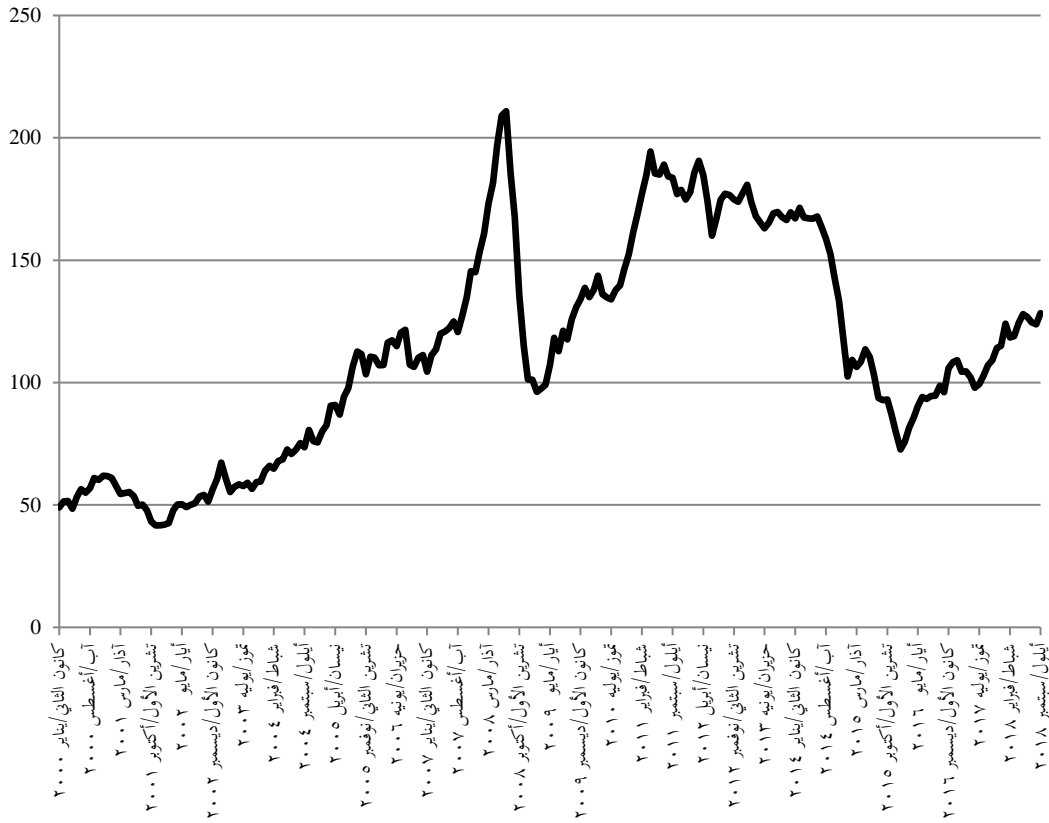
أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- لمحة عامة

٣- بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة^(١) لجميع مجموعات السلع الأساسية ١٢٤,١ نقطة في المتوسط، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مرتفعاً بتسع نقاط (٧,٩ المائة) عن الشهر السابق ومحققاً زيادة للشهر السابع على التوالي (الشكل ١). وفي شباط/فبراير، شهد مؤشر جميع المجموعات انخفاضاً بنسبة ٤,٥ في المائة ليبلغ ١١٨,٥ نقطة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض مؤشر الوقود، ولكنه عاد لمسار تصاعدي في الشهر التالي ليرتفع إلى ١٢٧,٩ نقطة في أيار/مايو. وكان الارتفاع الذي شهدته مؤشر جميع المجموعات من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٨ مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع الأسعار في معظم المجموعات الفرعية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، انقلب الاتجاه التصاعدي ليتراجع المؤشر إلى ١٢٣,٨ نقطة في آب/أغسطس بسبب تراجع أسعار المجموعات الفرعية مثل الأغذية والمشروبات المدارية والمواد الأولية الزراعية والفلزات النفيسة. وكان ذلك بسبب زيادة الإنتاج وتعثر الطلب. ثم انقلب المسار النزولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مع تسبب زيادة أسعار الوقود في دفع المؤشر إلى الارتفاع. وشهدت أسعار السلع الأساسية مستوى عالٍ من التباين في عام ٢٠١٨.

(١) أعيد تحديد أساس مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة إلى سنة ٢٠١٥ = ١٠٠، مع إضافة سلع أساسية جديدة إلى المؤشر القديم، ومن ثم استخدام أوزان جديدة. ويشمل المؤشر الجديد مؤشرات منفصلة لمجموعة الوقود ومجموعة فرعية للفلزات النفيسة.

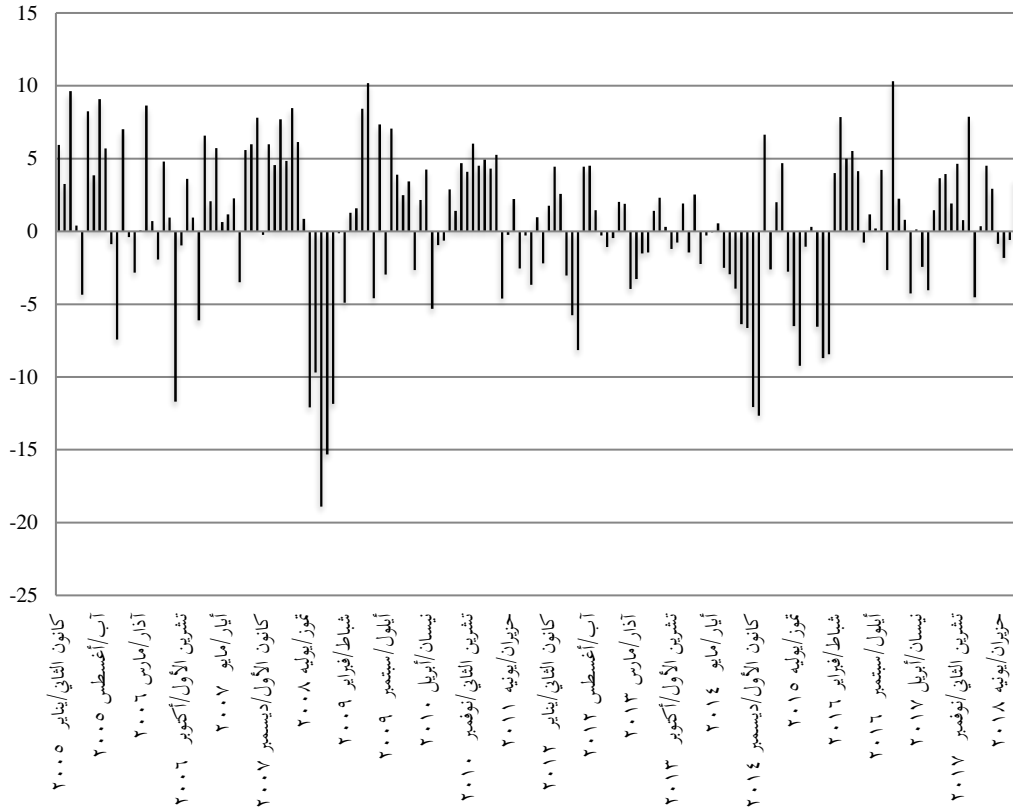
الشكل ١
مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، جميع المجموعات، كانون الثاني/يناير
يناير ٢٠٠٥ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
(١٠٠=٢٠١٥)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

٤- وتبين التباينات الشهرية لمؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة لجميع المجموعات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨ درجة التقلب في أسعار السلع الأساسية (الشكل ٢). فقد أظهر المؤشر في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ تباينات شهرية واسعة ترجع إلى عوامل متنوعة (انظر الفرع ثانياً). وحدثت التغييرات الأعلى والأدنى في كانون الثاني/يناير (٨ في المائة) وشباط/فبراير (-٤,٥ في المائة)، على التوالي. وتستعرض الفروع التالية التطورات التي شهدتها الأسواق في المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية.

الشكل ٢
التقلبات الشهرية لمؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



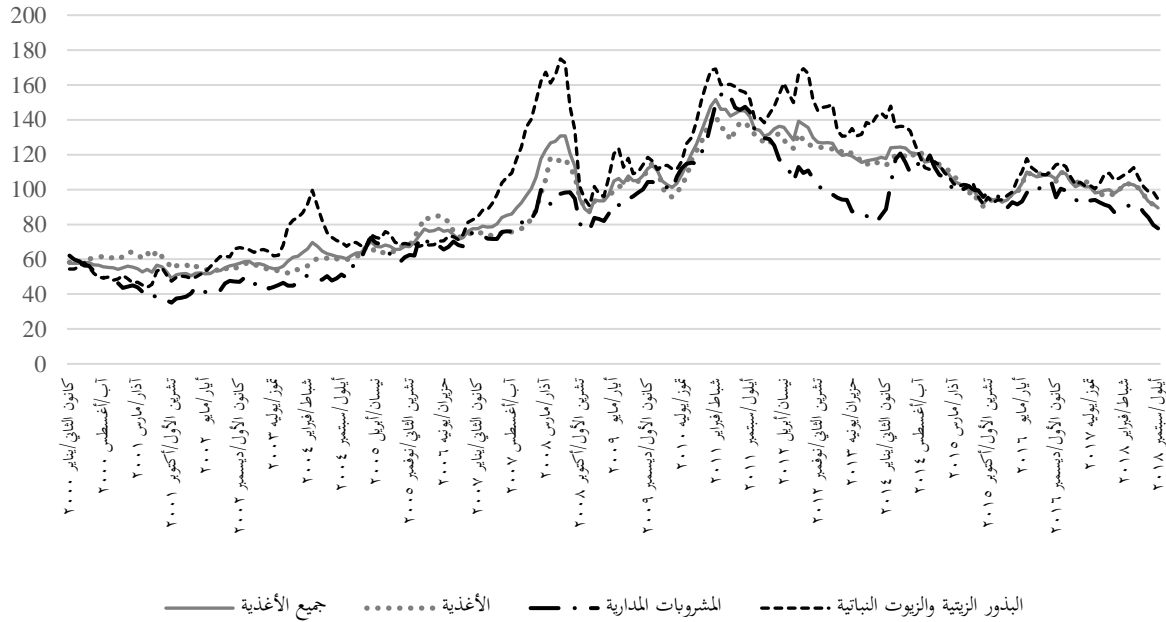
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

باء- التطورات في القطاعات الرئيسية للسلع الأساسية

السلع الأساسية الغذائية والزراعية

٥- بلغ مؤشر الأونكتاد الشهري لأسعار الأغذية (الشكل ٣) ٩٩,٧ نقطة في المتوسط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مرتفعاً بحوالي ٣ في المائة عن الشهر السابق، ومحققاً زيادة للشهر الرابع على التوالي. وشهد المؤشر ارتفاعاً طفيفاً مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٨ ولكنه تراجع بعد ذلك ليبلغ ٩٠,٥ نقطة في المتوسط في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وكان ارتفاع المؤشر في بداية العام مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع أسعار القمح والذرة، حيث تسببت أحوال الطقس غير المواتية في المناطق المنتجة، مثل الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، في أن تصبح الأسواق محدودة. وأسهمت الأسعار المنخفضة للسكر والأرز واللحوم في المجموعة الفرعية للأغذية في التحرك النزولي للمؤشر ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انخفض المؤشر بنسبة ٩,٢ في المائة ولكنه كان أعلى بنسبة ١,٨ في المائة من الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

الشكل ٣
مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ -
أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
(٢٠١٥=١٠٠)



٦- وتعرض أسعار الذرة لضغط باتجاه الهبوط منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإفراط في الإنتاج ووفرة المخزون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفع سعر ذرة الولايات المتحدة وفق المعيار الدولي (صفراء رقم ٣، تسليم ظهر السفينة) مقارنة بقيمتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مدفوعاً بطلب قوي عززه ضعف الدولار وشواغل مستمرة بشأن أثر الطقس الحار والجاف على المحاصيل في الأرجنتين. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٨، كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٤ في المائة منذ كانون الثاني/يناير لتبلغ ١٩٣,٤٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن المتري، ولكنها تراجعت لتبلغ ١٥٧,٨٠ دولاراً للطن المتري في أيلول/سبتمبر مع عودة ظروف الإنتاج المواتية (الشكل ٤).

٧- وارتفع سعر قمح الولايات المتحدة وفق المعيار الدولي (شتوي أحمر صلب رقم ٢، تسليم ظهر السفينة) في الربع الأول من عام ٢٠١٨ من ٢٢٧,٢٩ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى ٢٤٥,٨٣ دولاراً في آذار/مارس بسبب طول فترة الطقس الجاف في الولايات المتحدة، والشواغل المتعلقة بالطقس البارد والرطب في بعض مناطق أوروبا، والطلب العالمي القوي^(٢)، وضغوط المضاربة. وفي الربعين الثاني والثالث، شهدت الأسعار تقلباً بين الارتفاع والانخفاض في الفترة ما بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٨ قبل أن تستقر عند ٢٤١,٠١ دولاراً للطن المتري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعلى مدى الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨،

(٢) www.foodsecurityportal.org/global-wheat-and-maize-prices-continue-rise (أطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٦ في المائة، ويرجح أن تظل قوية في عام ٢٠١٩ بسبب التوقعات بمحدودية العرض (الشكل ٤).

٨- وفي أسواق الأرز، اتسم السعر المرجعي لأرز تايلند (أبيض مضروب، كسر ٥ في المائة، تسليم ظهر السفينة) بالتقلب في عام ٢٠١٧، ولكنه ارتفع بشكل عام بنسبة ٧,٧ في المائة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار بنسبة ٩ في المائة تقريباً عن الشهر السابق لتبلغ ٤٤٢ دولاراً للطن المتري نتيجة لزيادة الطلب. ولكن الارتفاع المفاجئ لم يدم طويلاً، حيث عادت الأسعار إلى تقلباتها في الفترة ما بين شباط/فبراير وآب/أغسطس، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الطلب المتقلب وإلى ارتفاع قيمة البات التايلندي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغ السعر ٤٠٢ دولار للطن المتري، بانخفاض نسبته ٩ في المائة عن كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يشهد إنتاج الأرز تراجعاً طفيفاً في موسم ٢٠١٨/٢٠١٩ نظراً لحالات تأخر الحصاد في فييت نام الناتجة عن تأخر الزراعة، وانخفاض المحاصيل في تايلند بسبب أحوال الطقس غير المواتية (الشكل ٤).

٩- وانخفض المتوسط الشهري للأسعار اليومية للاتفاق الدولي للسكر من ٢٠,٣٣ سنتاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٣,٩ سنتاً للرطل في تموز/يوليه ٢٠١٧، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ضعف الطلب، وفائض العرض في السوق، وقيام بعض المستثمرين المضاربين بتصفية مراكزهم طويلة الأمد التي اعتُمدت خلال فترة ارتفاع الأسعار قبل مرحلة الانخفاض^(٣). وخلال النصف الثاني من العام، تقلبت الأسعار حول ١٤ سنتاً للرطل ثم أخذت اتجاهها نزولياً في النصف الأول من عام ٢٠١٨. فقد انخفضت الأسعار من ١٤,٠٩ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ١٢,٠٣ سنتاً للرطل في نيسان/أبريل بسبب الناتج القياسي لاثنتين من أكبر البلدان المنتجة في العالم (الهند وتايلند) والمضاربة على استمرار وفرة العرض بسبب ارتفاع مستويات الزراعة في الاتحاد الأوروبي والهند. ومع ذلك، فإن المخاوف من أن يترك الجفاف خلال موسم النمو في البرازيل تأثيراً سلبياً على المحاصيل والإنتاج قد ساعدت على رفع الأسعار إلى ١٢,٥ سنتاً للرطل في حزيران/يونيه ٢٠١٨ قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى ١١,٠٨ سنتاً للرطل في آب/أغسطس ٢٠١٨ وهو أقل مستوى منذ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انتعشت الأسعار بشكل طفيف لتصل إلى ١١,٤ سنتاً للرطل بسبب عودة ظروف الجفاف التي أثرت على المحاصيل في البرازيل. وتشير بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست إلى أن إنتاج السكر سيفوق الاستهلاك في السنة التسويقية ٢٠١٨/٢٠١٩، ويرجح أن تأخذ الأسعار اتجاهها نزولياً^(٤) (الشكل ٤).

١٠- وشهد سعر لحم البقر من أستراليا ونيوزيلندا (المجمد؛ السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن) اتجاهًا تصاعدياً في النصف الأول من عام ٢٠١٧ بسبب النقص في الإمدادات الناجم عن إعادة التزود بالماشية وانخفاض معدلات الذبح بعد فترة جفاف طويلة. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، انخفضت الأسعار بنسبة ١٠ في المائة لتصل إلى ٤,٠٧ دولارات

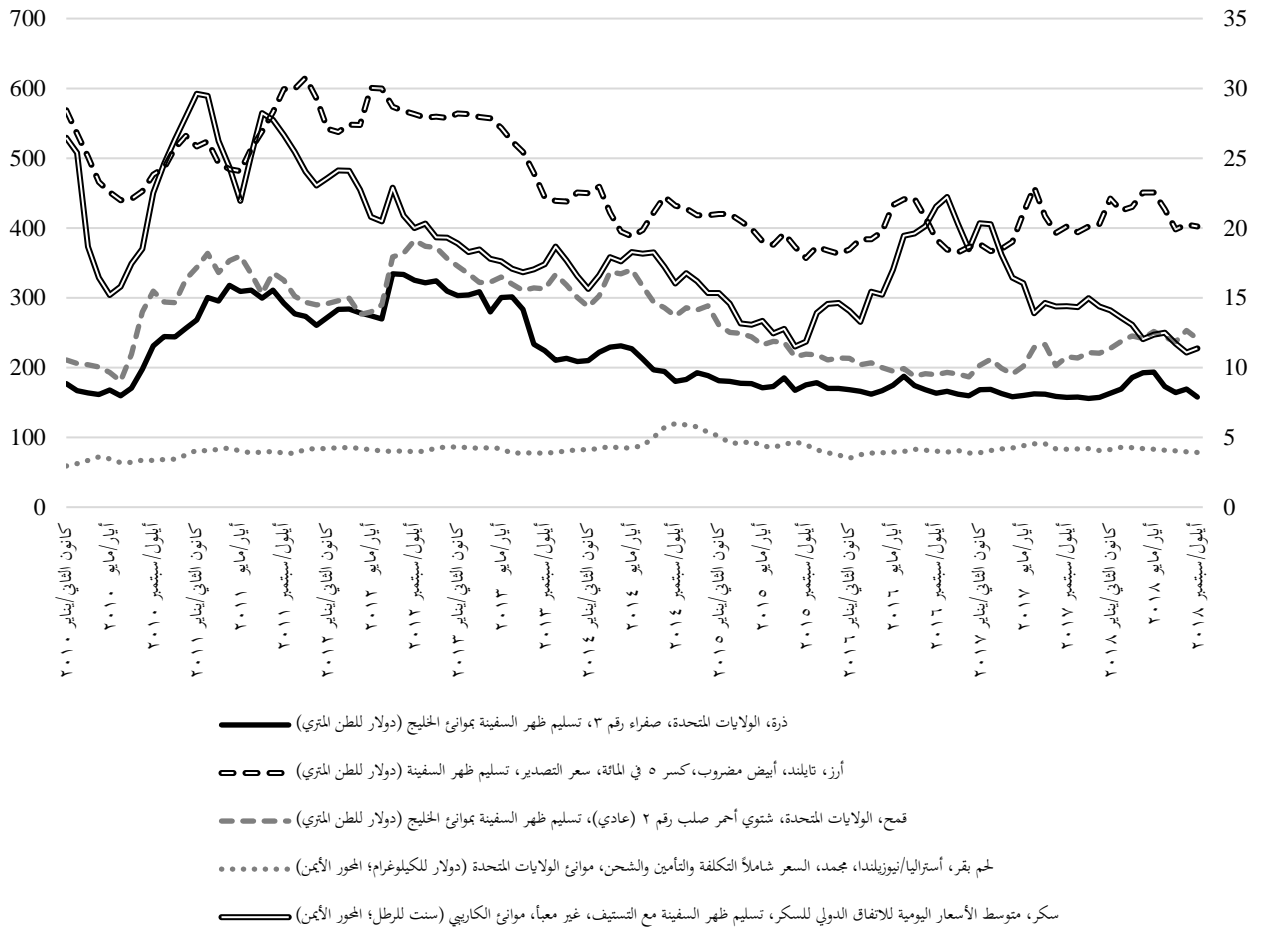
(٣) www.eiu.com/industry/commodities/article/776195661/sugar/2018-01-01 (أطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٤) www.eiu.com/industry/commodities/article/1007251084/sugar/2018-11-01 (أطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

للكيلوغرام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويرجع ذلك جزئياً إلى تنامي إنتاج لحم البقر على الصعيد العالمي والمنافسة في الأسواق الدولية. وشهدت الأسعار ارتفاعاً لفترة قصيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ ولكنها بدأت في التراجع ثانية على مدى الربعين الثاني والثالث، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى زيادة الإنتاج في الأسواق الأسترالية، نظراً لظروف الجفاف. وفي أيلول/سبتمبر، بلغت أسعار لحم البقر المجدد ٣,٩٢ دولاراً للكيلوغرام، منخفضة بنسبة ٥ في المائة عن كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (الشكل ٤).

الشكل ٤

الأسعار الإسمية لسلع غذائية وزراعية أساسية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١١- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨، ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية بحوالي ٦ في المائة ليبلغ ١١٢,٦ نقطة مقارنة بقيمته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قبل أن يأخذ اتجاهًا نزولياً ليصل إلى ٩٤,٥ نقطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وكان ارتفاع المؤشر وانخفاضه في عام ٢٠١٨ يرجعان إلى تأثير التباينات في سعر فول الصويا التي كانت مدفوعة بعوامل متعلقة بالطلب والعرض. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انخفض المؤشر بنسبة ١١,٣ في المائة، أي أقل بحوالي ٤ نقاط مئوية عن نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (الشكل ٥).

١٢- وشهدت أسعار فول الصويا ارتفاعاً في الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٨، لتبلغ ٤٥٩,٩٠ دولاراً للطن المتري في نيسان/أبريل. ويرجع ذلك جزئياً إلى الطقس الحار والجاف الذي أثر في أعمال حصاد المحاصيل في الأرجنتين، فضلاً عن شواغل بشأن التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وتوقف الاتجاه التصاعدي في أيار/مايو، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإمدادات الوفيرة من فول الصويا، مما تسبب في هبوط الأسعار إلى ٣٨٢,٩٨ دولاراً للطن المتري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. واتبع زيت فول الصويا أيضاً نمطاً من الصعود والهبوط في الأسعار في عام ٢٠١٨. وكان السبب الرئيسي للارتفاعات هو زيادة الطلب من أجل الاستهلاك البشري والصناعة، فيما كانت الانخفاضات بسبب وفرة الإمدادات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغت أسعار زيت فول الصويا ٦٥٠,٩٩ دولاراً للطن المتري، بانخفاض نسبته ١٥ في المائة عن مستوى الأسعار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وأقل بنسبة ١٢ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ويتوقع أن تنتعش أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا في الأجل المتوسط نظراً لارتفاع الطلب العالمي ومحدودية الإمدادات بسبب توقع انخفاض الإنتاج من الولايات المتحدة مع تنامي الشواغل المتعلقة بالتجارة مع الصين (الشكل ٥).

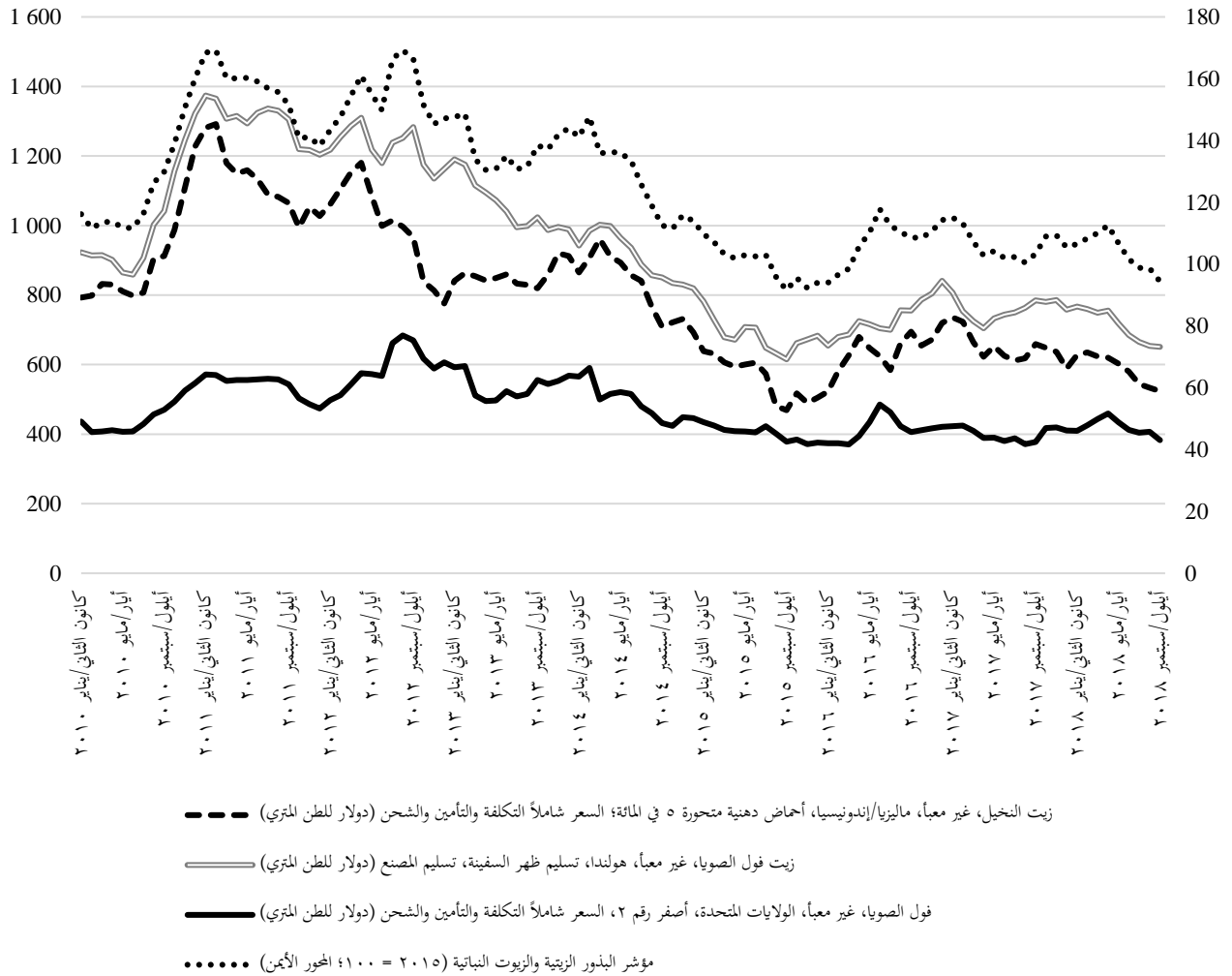
١٣- وتراجعت أسعار زيت النخيل بحوالي ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٧، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى مزيج من ارتفاع الإنتاج من جنوب شرق آسيا، وتنامي المخزونات، والركود في الطلب العالمي على الواردات بسبب شعور سلبى تجاه زيت النخيل والديزل الحيوي المرتكز إلى زيت النخيل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر أن لزيت النخيل أثراً ضاراً بالبيئة^(٥). وانتعشت الأسعار لفترة قصيرة في أول شهرين من عام ٢٠١٨، مدفوعة بانخفاض موسمي في الإنتاج. وأعقب ذلك انخفاض في الأسعار لتصل إلى ٨٧٢,٨٠ دولاراً للطن المتري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتشير بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست إلى أن الإنتاج سيفوق الاستهلاك، ومع ارتفاع المخزونات في البلدان المصدرة الرئيسية، من المرجح أن تتراجع الأسعار في عام ٢٠١٩^(٦) (الشكل ٥).

(٥) www.reuters.com/article/us-eu-climatechange-palmoil/eu-to-phase-out-palm-oil-from-transport-fuel-by-2030-idUSKBN1JA21F (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٦) www.eiu.com/industry/commodities/article/1917258175/palm-oil/2018-11-01 (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

الشكل ٥

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة في سوق البذور الزيتية والزيت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١٤- وهبط مؤشر الأونكتاد لأسعار المشروبات المدارية من ١٠٠,٥ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٨٧,١٤ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البن. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انقلب الاتجاه النزولي، وارتفع المؤشر بنسبة ٤,٤ في المائة ليبلغ ٩١,٠ نقطة في أيار/مايو ٢٠١٨. وكان الاتجاه التصاعدي مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة أسعار الكاكاو والشاي بما عوض السعر المتراجع للبن ذي الوزن الهام في المؤشر. وفي حزيران/يونيه، انقلب المؤشر المتصاعد ليهبط إلى ٧٧,٧٦ نقطة في أيلول/سبتمبر مع تراجع أسعار الكاكاو والبن والشاي. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، هبط المؤشر بنسبة ١٣,٢ في المائة، أي أقل من نفس الفترة من العام السابق بنسبة ٥,٢ في المائة (الشكل ٦).

١٥- ومنذ منتصف عام ٢٠١٦، أخذت أسعار حبوب الكاكاو اتجاهها نزولياً، نظراً لزيادة الإنتاج في كوت ديفوار وغانا، البلدين الأكثر إنتاجاً في العالم، وركود الطلب العالمي. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، شهدت أسعار حبوب الكاكاو ارتفاعاً حاداً بنسبة ٣٦ في

المائة، من ٨٨,٥ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ١٢٠,٦٥ سنتاً للرطل في أيار/مايو، حيث هبطت مستويات الإنتاج في البلدين الأكثر إنتاجاً. وشملت العناصر الإضافية التي ساهمت في ارتفاع الأسعار في الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨ موجة حارة موسمية شديدة أثرت على جودة الحبوب مما دفع المشتريين إلى شراء المزيد من الكاكاو لإنتاج كمية الزبدة التي يحتاجونها. وتأثرت الأسعار أيضاً بتدمير النباتات المصابة، وانخفاض المخزونات العالمية، وارتفاع الطلب. وانقلب اتجاه الأسعار في حزيران/يونيه إلى الاتجاه النزولي لتصل إلى ٩٩,٦ سنتاً للرطل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بسبب تحسن أحوال الطقس وزيادة عدد مرات الوصول إلى موانئ المناطق المنتجة للكاكاو في غرب أفريقيا. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الكاكاو بنسبة ١٢,٤ في المائة لينقلب الاتجاه النزولي لنفس الفترة من العام السابق. ومن المرجح أن يؤدي توقع المنظمة الدولية للبن بوجود إمدادات قياسية من كبار المنتجين إلى الضغط في اتجاه خفض الأسعار^(٧) (الشكل ٦).

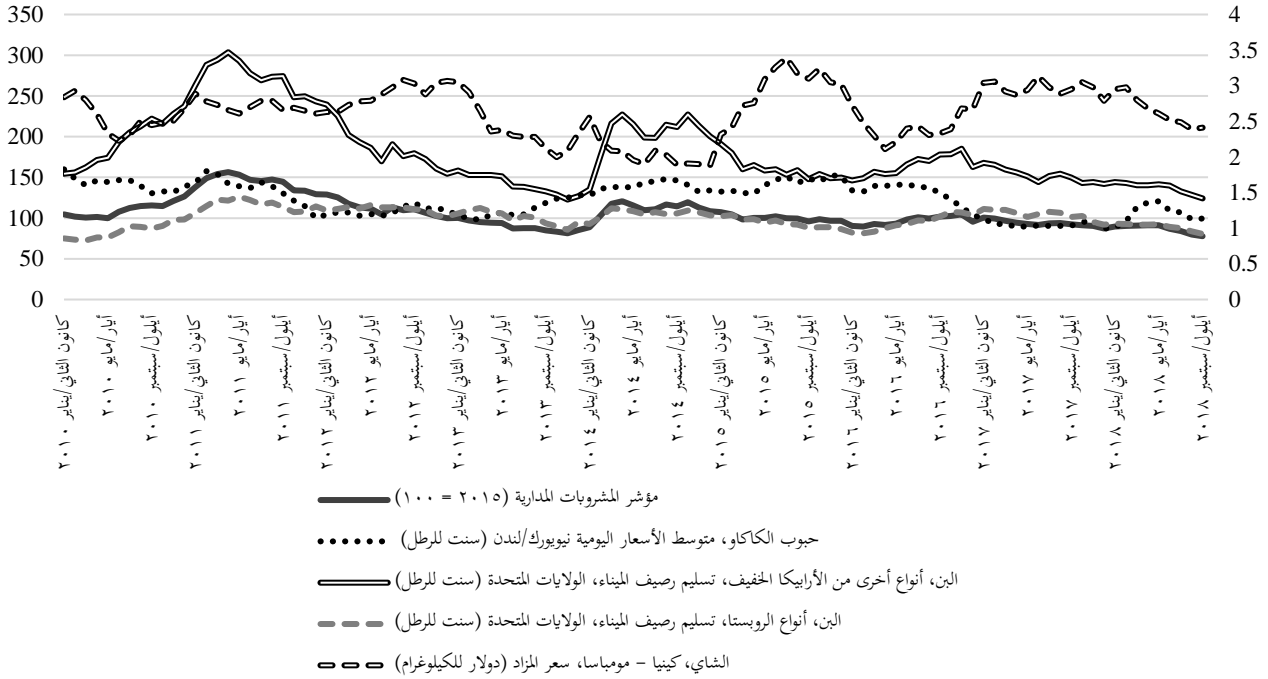
١٦- وفي أول شهرين من عام ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الشاي لفترة قصيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض الإنتاج من البلدين المنتجين الرئيسيين وهما الهند وسري لانكا، ولكن ذلك أعقبه ستة أشهر متتالية من الانخفاض ليصل السعر إلى ٢,٤١ دولار للكيلوغرام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مع زيادة الإنتاج العالمي بسبب أحوال الطقس المواتية. ويتوقع أن تواصل هذه الظروف الضغط في اتجاه خفض الأسعار على مدى الشهور المقبلة (الشكل ٦).

١٧- وفيما يتعلق بسوق البن، شهد متوسط السعر الشهري على المؤشر المركب انتعاشاً طفيفاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مقارنة بالشهر السابق، ليرتفع بنسبة ١,٤ في المائة إلى ١١٥,٦٠ سنتاً للرطل البن. ولكن ذلك لم يدم طويلاً. فقد أخذ سعر المؤشر المركب اتجاهًا نزولياً في الشهور التالية ليصبح في نهاية أيلول/سبتمبر ٩٨,١٧ سنتاً للرطل. وساهم في الضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض زيادة المحاصيل من كل مجموعات البن (الروستا، والكولومبي الخفيف، وغير ذلك من الأنواع الخفيفة، والأنواع البرازيلية الطبيعية) التي تشكل سعر المؤشر المركب من بلدان منتجة عديدة. وتتوقع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست أن تتعش أسعار البن بشكل طفيف، بسبب انخفاض الإنتاج واستمرار زيادة الطلب (الشكل ٦)^(٨).

(٧) Cocoa market review: November 2018، متاح على الموقع التالي: www.icco.org/statistics/monthly-review-of-the-market.html (اطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٨) www.eiu.com/industry/commodities/article/1917240775/coffee/2018-11-01 (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

الشكل ٦

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة من المشروبات المدارية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ -
أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١٨- وشهد مؤشر الأونكتاد لأسعار المواد الأولية الزراعية اتجاهًا نزولياً في عام ٢٠١٨ بعد تعرضه للضغط بسبب هبوط أسعار المطاط والخشب الرقائقي. وارتفع المؤشر بشكل طفيف في آب/أغسطس ٢٠١٨ ليصل إلى ١٠٢,٤ نقطة، ولكنه انخفض ثانية في الشهر التالي ليصل إلى ١٠١,٩ نقطة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، هبط المؤشر ٤,٢ نقاط، ولكنه كان أعلى بنسبة ٦ في المائة تقريباً من نفس الفترة في عام ٢٠١٧ (الشكل ٧).

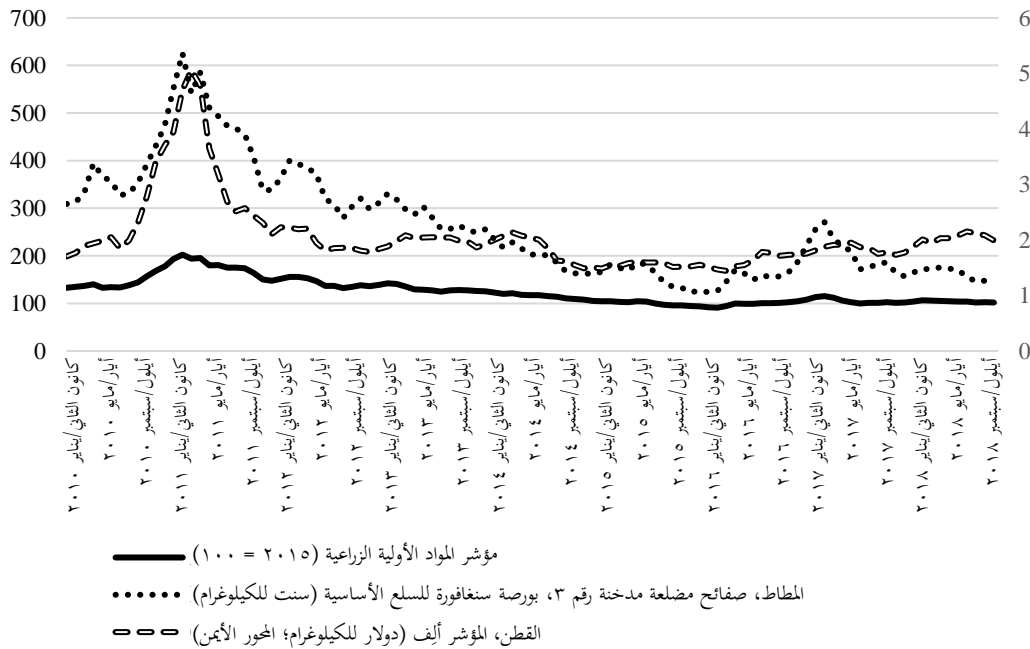
١٩- وبلغ المؤشر ألف لأسعار القطن، وهو مؤشر مرجعي لأسعار القطن العالمية، أعلى نقطة له خلال ٤٨ شهراً عند ١,٩٥ دولار للكيلوغرام في أيار/مايو ٢٠١٧ بعد ارتفاع لثمانية أشهر متتالية. وشهدت الأسعار بعد ذلك تقلباً حول اتجاه نزولي لتبلغ ١,٨٨ دولار للكيلوغرام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التوسع في المساحات المزروعة وتجاوز العرض للطلب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عادت الأسعار إلى الارتفاع لتبلغ ٢,٠١ دولار للكيلوغرام، نظراً لانخفاض في المخزونات وتراجع المحاصيل المنتجة، ولكن ذلك لم يدم طويلاً. فقد هبطت الأسعار بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ١,٩٥ دولار للكيلوغرام في شباط/فبراير ٢٠١٨، وشهدت في الشهور التالية تقلباً في نطاق ضيق بلغ ٢٠ سنتاً للكيلوغرام لتستقر عند ١,٩٩ دولار للكيلوغرام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (الشكل ٧).

٢٠- وبعد أن بلغت أسعار المطاط الطبيعي ذروتها عند ٦٢٥,٩٢ دولاراً للطن المتري في شباط/فبراير ٢٠١١، هبطت سريعاً لتصل إلى أدنى مستوى لها في خمس سنوات عند ١٢٣,٣٨ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى فائض في العرض من أكبر ثلاثة منتجين (تايلند وإندونيسيا وماليزيا)، وفتور الطلب بسبب تباطؤ نمو مبيعات

السيارات في الصين والولايات المتحدة، وبعض المضاربة على انخفاض الأسعار. وانقلب الاتجاه النزولي في الفترة التي تلت ذلك، ليلغ السعر ١٦٥,١٩ دولاراً للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وارتفعت الأسعار لفترة قصيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ لتبلغ ١٧٥,٧٩ دولاراً للطن المتري بعد اتفاق كبار المنتجين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على خفض الصادرات بمقدار ٣٥٠.٠٠٠ طن متري في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨. وبعد انتهاء الاتفاق، انقلب الاتجاه التصاعدي عندما عادت إلى الظهور شواعل بشأن تأثير المزيد من الإمدادات على السوق، وذلك وسط حالة من ضعف الطلب ارتبطت بالشواغل المتزايدة بشأن التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغ السعر ١٤٤,١٨ دولاراً للطن المتري، منخفضاً بنسبة ١٦,٢ في المائة عن بداية العام. ومن المتوقع أن تهبط الأسعار بسبب فائض العرض واستمرار تكديس المخزون^(٩) (الشكل ٧).

الشكل ٧

اتجاهات أسعار مواد أولية زراعية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

المعادن والخامات والفلزات

٢١- بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات غير النفيسة (الشكل ٨) ذروته عند ٢١٢,٤٤ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١١، ولكنه أخذ اتجاهًا نزولياً بعد ذلك ليصل إلى ٩٣,١٥ نقطة في منتصف عام ٢٠١٦ وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى فائض العرض بسبب وفرة الإنتاج خلال فترة ارتفاع الأسعار. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، ارتفع المؤشر ليصل إلى ١٣٦,٨ نقطة في كانون الأول/ديسمبر، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع

(٩) <http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/raw-materials-outlook-cotton-rubber-prices-stabilize-2019>

(اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

أسعار ركاز الحديد وأسعار النحاس. وامتد المسار التصاعدي ليبلغ ١٤٣,١ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولكنه تراجع بعد ذلك ليصل إلى ١٢٦,٧٦ نقطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٢- وتعرضت أسعار ركاز الحديد إلى ضغط في اتجاهي الارتفاع والانخفاض على مدى العامين الماضيين. وكانت الزيادات في الأسعار التي شهدتها النصف الأول من عام ٢٠١٧ ترجع بدرجة كبيرة إلى القواعد الصارمة في الصين من أجل مكافحة التلوث، والإصلاحات في جانب العرض من أجل السيطرة على القدرة الاستيعابية. ونتجت حالات الانخفاض في الأسعار عن زيادة مخزونات ركاز الحديد في الموانئ، وانخفاض أسعار الصلب، واعتدال الطلب من الصين. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، أبقت حالة عدم اليقين بالنسبة للطلب وأعمال المضاربة على تقلب الأسعار، ولكن اتجاهها تصاعدياً بدأ ينشأ بحلول نهاية العام، وارتفعت الأسعار لتبلغ ٧٧,٤٦ دولاراً لوحدة الطن المتري الجاف في شباط/فبراير ٢٠١٨، وذلك بسبب ارتفاع الطلب (واردات ركاز الحديد) من الصين. وعندما رُفعت القيود على الإنتاج في الصين في آذار/مارس ٢٠١٨، هبطت الأسعار بحوالي ١٧ في المائة لتصل إلى ٦٤,٥٦ دولاراً لوحدة الطن المتري الجاف في تموز/يوليه ٢٠١٨ قبل أن ترتفع بشكل طفيف لتبلغ ٦٨,٤٤ دولاراً لوحدة الطن المتري الجاف في أيلول/سبتمبر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، هبطت أسعار ركاز الحديد بنسبة ١٠,٣ في المائة، مقارنةً بهبوط نسبته ١١ في المائة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (الشكل ٨).

٢٣- وزاد سعر النحاس من ٧٥٤,٦٠ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٨٣٣,٩٠ دولاراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أي بنسبة ٢٧ في المائة تقريباً عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ودعم زيادة الأسعار النمو الاقتصادي العالمي القوي والطلب القوي من قبل الصين، أكبر المستهلكين في العالم. وفي عام ٢٠١٨، انخفضت أسعار النحاس من ٧٠٦٥,٨٥ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى ٦٠٥٠,٧٦ دولاراً في أيلول/سبتمبر، على الرغم من تئدُر اختلال العرض في شيلي بسبب نزاعات العمل في أكبر منجم للنحاس في العالم، وهو منجم إسكونديدا. وكان الاتجاه النزولي مدفوعاً إلى حد كبير بتضاؤل الطلب من الصين نظراً للشواغل المتزايدة بشأن التجارة بين الصين والولايات المتحدة والزيادة السريعة في موجودات المخازن لدى بورصة لندن للمعادن وبورصة شنغهاي للعقود الآجلة. وتوقع مؤسسة ستاندارد آند بورز العالمية للمعلومات التحليلية عن الأسواق أن ترتفع أسعار النحاس في عام ٢٠١٩ حيث من المنتظر أن يتجاوز الطلب العالمي القوي العرض^(١٠) (الشكل ٨).

٢٤- وارتفعت أسعار الألومنيوم بنسبة ٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن الشهر السابق لتبلغ ٢٢٠٩ دولارات للطن المتري، ولكنها انخفضت على مدى الشهرين التاليين لتصل إلى ٢٠٦٩ دولاراً للطن المتري في آذار/مارس ٢٠١٨ مع زيادة موجودات الألومنيوم في المخازن لدى بورصة لندن للمعادن وبورصة شنغهاي للعقود الآجلة. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، أدت التعريفات الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة واعتبار شركة روسال

(١٠) www.sp_global.com/marketintelligence/en/news-insights/trending/adzuhkai1jojhterm4gcw2

(أطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(Rusal)^(١١)، إحدى أكبر منتجي الألومنيوم في العالم، من "الرعايا الخاضعين لإدراج خاص"^(١٢)، إلى ارتفاع أسعار الألومنيوم العالمية إلى ٢ ٢٩٩,٦٧ دولاراً للطن المتري في أيار/مايو ٢٠١٨. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى قيام محلي السوق بتقدير الأثر المحتمل لتجنيب ١٣ في المائة من الإمدادات العالمية. وانخفضت الأسعار لتصل إلى ٢ ٠٢٦,٤٦ دولاراً للطن المتري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويرجع ذلك جزئياً إلى تباطؤ الاستهلاك الصيني، وبسبب تكهن المحللين بإمكانية أن تتراجع الاختلالات في العرض مع سماح وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لمشتري روسال للألومنيوم إبرام عقود جديدة بعد تحديد موعد نهائي هو ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لتصفية العمليات مع الشركة الروسية^(١٣). ومن المتوقع أن تشهد الأسعار مزيداً من الهبوط في عام ٢٠١٩ مع تجاوز نمو الإنتاج لنمو الطلب، بافتراض عدم حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات الشركة (الشكل ٨).

٢٥- ويعتبر الزنك رابع أكثر الفلزات استهلاكاً بعد الحديد والألومنيوم والنحاس، وتتأثر أسعار السوق بحالة الاقتصاد العالمي. وقد تقلبت أسعار الزنك على مدى الجزء الأكبر من عام ٢٠١٧، ولكنها ارتفعت إجمالاً بحوالي ١٨,٢ في المائة. وكان تقلب الأسعار يرجع بدرجة كبيرة إلى محدودية الأسواق المدفوعة بعوامل متنوعة من بينها عمليات خفض الإنتاج، وحالات الانخفاض الحادة في المخزونات، وزيادة الطلب من الصين، وحالات النقص في العرض الناجمة عن إغلاق مناجم رئيسية حول العالم، والشواغل البيئية المرتبطة بالإنتاج في الصين التي تعد منتجاً رئيسياً للزنك. ومع اقتراب نهاية العام، هبطت الأسعار قليلاً ولكنها انتعشت في عام ٢٠١٨ وارتفعت على مدى أشهر متتالية لتبلغ ١٦٩,١ سنتاً للرطل في شباط/فبراير، نظراً لمشاكل مستمرة في العرض وانخفاض مفاجئ في المخزونات. وتعرضت الأسعار لضغط نزولي في آذار/مارس وأخذت اتجاهها نزولياً لتصل إلى ١١٧,٩ سنتاً للرطل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى فائض العرض وتزايد المخزونات. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انخفضت أسعار الزنك بنسبة ٢٨ في المائة تقريباً. ويتوقع استطلاع لآراء ثلاثين محلاً أجرته رويترز أن تظل الأسعار مستقرة في عام ٢٠١٩ حيث تؤدي أسس المحدودية إلى تباطؤ التراجع في الأسعار^(١٤) (الشكل ٨).

٢٦- وارتفع سعر النيكل من ٩ ٩٧١,٤٦ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٠ ٢٠٤,٦٦ دولارات للطن المتري في آذار/مارس ٢٠١٧. وعُزيت هذه الزيادة إلى عوامل متنوعة منها الطلب القوي من قطاع الصلب غير القابل للصدأ، وانخفاض الإنتاج في الفلبين بسبب حالات إغلاق للمناجم، واحتمالات استخدام النيكل في البطاريات القابلة لإعادة الشحن في المركبات الكهربائية (ليحل النيكل محل الكوبالت في بطاريات أيونات الليثيوم)،

(١١) <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0338> (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(١٢) يتعرض من يُطلق عليهم "الرعايا الخاضعين لإدراج خاص" من الأفراد والشركات لتجميد أصولهم، ويحظر عموماً على مواطني الولايات المتحدة التعامل معهم؛-SDN www.treasury.gov/resource-center/sanctions/SDN-List/Pages/sdn_data.aspx (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

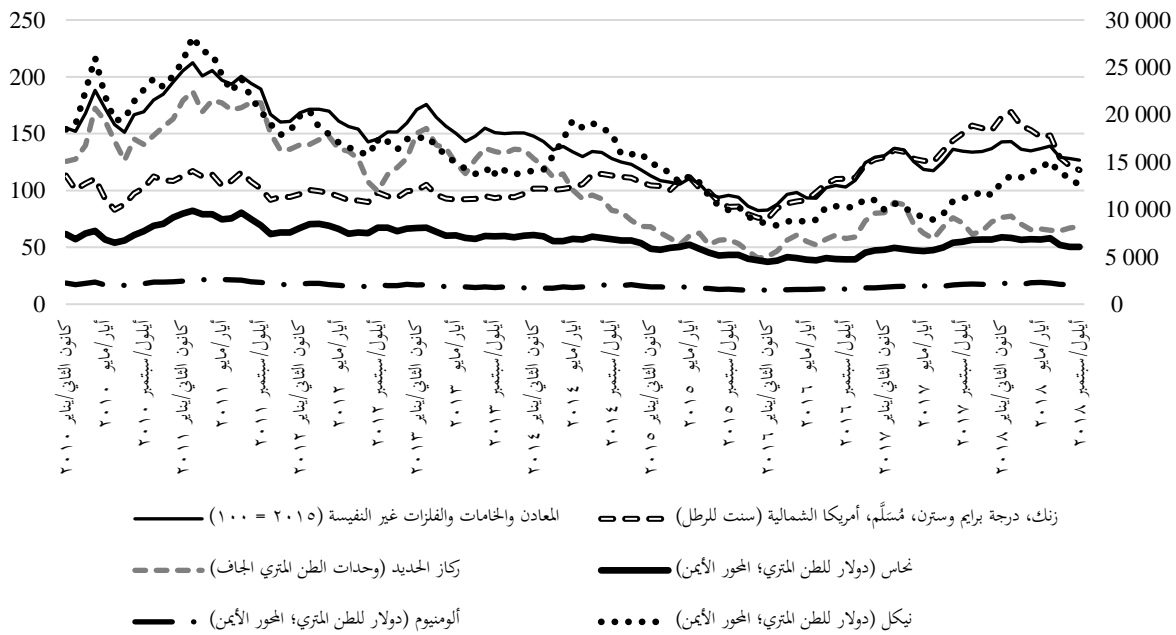
(١٣) www.independent.ie/business/world/aughinish-owner-rusal-up-as-us-eases-sanctions-pressure-37325298.html (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(١٤) www.reuters.com/article/us-metals-base-poll/copper-price-to-spring-back-in-2019-zinc-seen-flat-reuters-poll-idUSKCN1N01MR (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

والضوابط البيئية في الصين. وفي الربع الثاني، هبطت الأسعار بنسبة ١٦ في المائة لتصل إلى ٩٣١,٧٦ دولاراً للطن المتري في حزيران/يونيه، ويرجع ذلك جزئياً إلى تباطؤ الطلب من الصين والقلق من فائض العرض في السوق. وعادت الأسعار إلى اتجاه تصاعدي في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ لترتفع إلى ١١٤٩٥,١١ دولاراً للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر. وفي مطلع عام ٢٠١٨، واصلت الأسعار ارتفاعها ولكن باتباع مسار متقلب. فقد ارتفعت أسعار النيكل بنسبة ١٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن الشهر السابق وتوسعت في مكاسبها لتبلغ ١٣٥٩٥,٨٨ دولاراً للطن المتري في شباط/فبراير مع انخفاض المخزونات وزيادة النقص في العرض. وهبطت الأسعار بعد ذلك لفترة قصيرة في آذار/مارس ٢٠١٨ ولكنها ارتفعت من شهر لآخر لتبلغ ١٥١٠٥,٦٥ دولارات للطن المتري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، هبطت أسعار النيكل بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالمكاسب التي حققتها في نفس الفترة من عام ٢٠١٧ وبلغت ١٢ في المائة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنتعش الأسعار على مدى عام ٢٠١٩ بسبب تأخر الإنتاج عن الطلب المتنامي^(١٥) (الشكل ٨).

الشكل ٨

اتجاهات أسعار معادن وخامات وفلزات غير نفيسة مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: قاعدة بيانات السلع الأساسية للمركز الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (اطلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

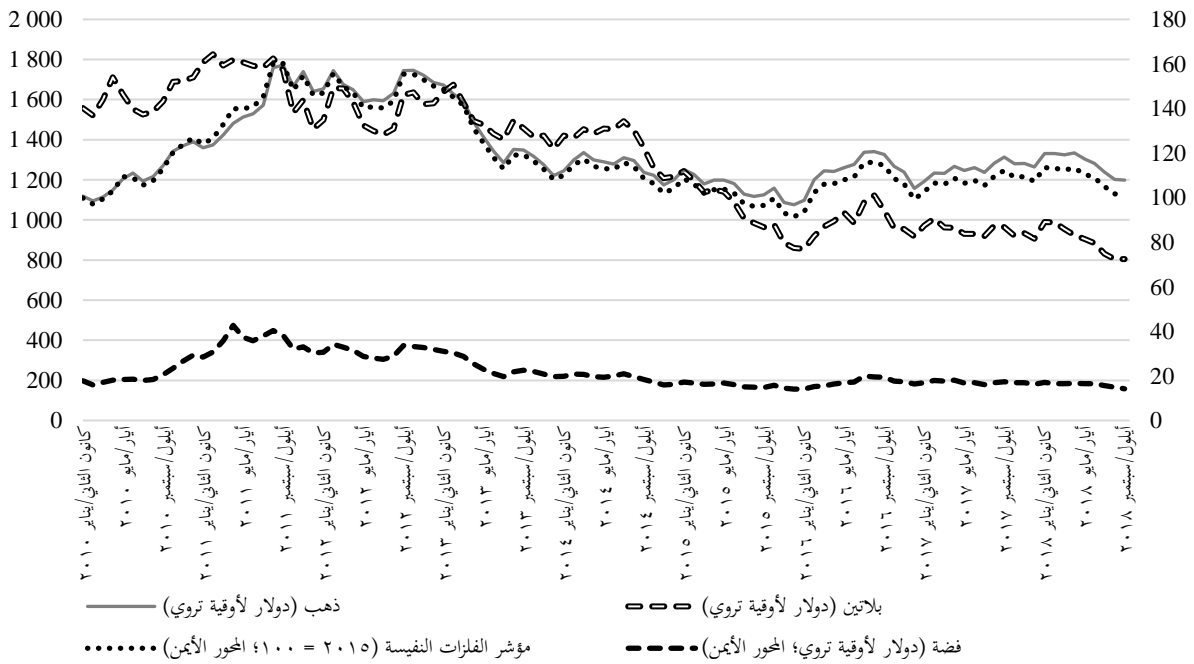
(١٥) <https://af.reuters.com/article/metalsNews/idAFL3N1VY5LN> (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

٢٧- وبلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار الفلزات النفيسة ذروته عند ١٦٠,٢٨ نقطة في آب/أغسطس ٢٠١١، ولكنه أخذ اتجاهًا نزولياً بعد ذلك ليصل إلى ٩١,٤٣ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ نظراً للضغط النزولي على المؤشر بسبب انخفاض أسعار الذهب. وشهد المؤشر تقلبات قوية في عام ٢٠١٧ دون اتجاه واضح، ولكن القيمة كانت أعلى بقدر طفيف من مستواها على مدى نفس الفترة من عام ٢٠١٦. واستمر نمط التقلب في الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨ في الوقت الذي اتسم فيه مسار السعر بالاستقرار النسبي مع تأثير أسعار الذهب المتقلبة على المؤشر، ولكنه أخذ اتجاهًا نزولياً بعد ذلك من ١١٣,٢ نقطة في نيسان/أبريل إلى ١٠١,٢٥ نقطة في أيلول/سبتمبر.

٢٨- وأخذ سعر الذهب اتجاهًا تصاعدياً بدرجة عالية من التقلب من ١٩٢,١٠ دولاراً لأوقية تروي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١٤ دولاراً لأوقية تروي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكان ارتفاع أسعار الذهب مدعوماً بضعف دولار الولايات المتحدة وبتزايد المخاطر الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية. وأدى ذلك إلى هروب المستثمرين إلى أصول أكثر أماناً. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٧، شهد الذهب تحركات سريعة متباينة، حيث انخفض السعر بنسبة ٢,٦ في المائة ليصل إلى ٣١٤,٠٧ دولاراً لأوقية تروي في تشرين الأول/أكتوبر، وأعقب ذلك ارتفاع طفيف في تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن ينخفض إلى ٢٦٤,٤٥ دولاراً لأوقية تروي في كانون الأول/ديسمبر. وهذا التقلب الملاحظ يرجع جزئياً إلى التداول القائم على المضاربة وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (الشكل ٩).

الشكل ٩

اتجاهات أسعار فلزات نفيسة مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) وقاعدة بيانات السلع الأساسية للمرصد الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (اطلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

٢٩- وفي عام ٢٠١٨، استمرت التباينات العالية في أسعار الذهب. فمقارنة بكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ارتفعت الأسعار بنسبة ٥,٣ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لتبلغ ١ ٣٣١,٣٠ دولاراً لأوقية تروي بسبب أوجه القلق المرتبطة بالتضخم، ولكنها عادت إلى مسارها النزولي في الشهرين التاليين، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب على سبائك الذهب والصناديق المتداولة في البورصة بغطاء من سبائك الذهب^(١٦). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لفترة قصيرة لتبلغ ١ ٣٣٤,٧٦ دولاراً لأوقية تروي قبل أن تهبط إلى ١ ١٩٨,٣٩ دولاراً لأوقية تروي في أيلول/سبتمبر. وكانت تحركات سعر الذهب مدفوعة إلى حد كبير بحالة عدم اليقين في الأسواق. ومن المرجح أن تستمر آثار الدولار القوي وارتفاع أسعار الفائدة في الضغط على أسعار الذهب باتجاه الانخفاض.

٣٠- وتخضع أسعار الفضة للعديد من المؤشرات العالمية لأنه فضلاً عن اعتبار الفضة من الفلزات النفيسة، فإن لها استخدامات متنوعة في الصناعة، مثل البطاريات والخلايا الفولطوضوئية والملاسمات الكهربائية والسبائك. وفضلاً عن ذلك، فإن الفضة أرخص من الذهب، مما يسمح للمستثمرين بأخذ مراكز على أمل تحقيق مكاسب سريعة أو الخروج من السوق بدون مبالغ كبيرة من المال. وخلال الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٧، أخذت أسعار الفضة مساراً تصاعدياً لتبلغ الذروة عند ١٨,٠٣ دولاراً لأوقية تروي في نيسان/أبريل، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع المخزونات. وأعقب ذلك اتجاه نزولي وبالغ الثقل، ليبلغ السعر في نهاية العام ١٦,١٧ دولاراً لأوقية تروي، حتى وإن بدت الأساسيات داعمة لأسعار الفضة (الشكل ٩).

٣١- وفي عام ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الفضة لفترة قصيرة في كانون الثاني/يناير لتبلغ ١٧,١٣ دولاراً لأوقية تروي، ويرجع ذلك جزئياً إلى المضاربة المالية - تغطية المراكز المكشوفة - ولكنها عادت بعد ذلك إلى اتجاه نزولي متقلب لتصل إلى ١٤,٢٧ دولاراً لأوقية تروي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ نتيجة تقوية دولار الولايات المتحدة وتدهور الطلب الصناعي لأسباب ترجع إلى خطر التوترات التجارية العالمية. ومن المرجح أن يتواصل تراجع الأسعار مع ضعف الطلب الصناعي بسبب إحلال فلزات بحسة مثل النحاس والألمنيوم واتباع تقنيات إنتاج أكثر كفاءة تستخدم فضة أقل.

٣٢- ويتسم البلاتين بإمكانية تمييزه أكثر من غيره من فلزات المجموعة البلاتينية بسبب استخدامه في المجوهرات وصناعة المحولات الحفازة وتطبيقات صناعية أخرى. وشهدت أسعار البلاتين تقلباً في عام ٢٠١٧ حول اتجاه نزولي في معظم العام لتصل في النهاية إلى ٩٠٧,٢٠ دولارات لأوقية تروي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويرجع انخفاض الأسعار جزئياً إلى هبوط الطلب من صناعة السيارات نتيجة للتحويل إلى استخدام البالاديوم في صناعة المحولات الحفازة^(١٧) وتراجع الطلب من الجواهرجية والمستثمرين. وكان أثر هذه العوامل أكبر بكثير من الانخفاض في العرض نتيجة أوجه النقص في الإنتاج بسبب حالات التوقف في مناجم رئيسية بجنوب أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لتبلغ ٩٩٠,١٢ دولاراً لأوقية تروي مع قيام المستثمرين بأخذ مراكز في السوق، ولكنها انخفضت بعد ذلك بشكل مطرد

(١٦) www.gold.org/research/gold-demand-trends (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(١٧) يُستخدم البلاتين بشكل أكبر في المركبات التي تعمل بالديزل، ولكن هذا النوع من المركبات لم يعد مقبولاً في ضوء فضيحة الانبعاثات في عام ٢٠١٥.

لتصل إلى ٨٠٤,٧٩ دولاراً لأوقية تروي في أيلول سبتمبر ٢٠١٨ بسبب عوامل متنوعة. ويشمل ذلك ارتفاع الدولار، ومخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب العالمي بسبب الشواغل المتعلقة بالتجارة بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك فائض العرض ورهانات المضاربة على انخفاض الأسعار. ومن المتوقع أن تنتعش الأسعار في عام ٢٠١٩ مع استغلال المستخدمين الصناعيين للسعر المنخفض حالياً (الشكل ٩).

٣٣- ويعد الكوبالت^(١٨) عنصراً رئيسياً في بطاريات أيونات الليثيوم التي تُستخدم على نطاق واسع في السيارات الكهربائية. وبعد سنوات من الهدوء النسبي في سوق الكوبالت، حدث ارتفاع سريع في الأسعار بنسبة ١٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧ لتصل في نهاية العام إلى ٧٥ ٥٠٠ دولار للطن^(١٩). وكان الاتجاه التصاعدي مدفوعاً بعوامل عدة من بينها الطلب على بطاريات أيونات الليثيوم، والشواغل المرتبطة بالعرض الناشئة عن عدم الاستقرار السياسي والنزاع في أحد البلدان المنتجة الرئيسية، والمسائل المتعلقة بالحكومة، والسياسات التي تتبعها حكومات رئيسية للإلغاء التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار مرة أخرى بنسبة ٢٤ في المائة لتبلغ ٩٣ ٢٥٠ دولاراً للطن المتري، ولكن المسار التصاعدي انقلب في نيسان/أبريل وانخفضت الأسعار بنسبة ١٦ في المائة لتصل إلى ٧٧ ٣٠٠ دولار للطن المتري في الربع الثاني^(٢٠)، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى فائض العرض. وتراجعت كميات الكوبالت المتداولة في بورصة لندن للمعادن في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ بنسبة ٣٣ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق^(٢١). وفي الربع الثالث، واصلت الأسعار تراجعها، مدفوعة بزيادة العرض من جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعف الطلب بسبب ظروف محدودة السيولة لدى التجار والمشتريين الموجودين في الصين^(٢٢). ومن المتوقع أن تنتعش أسعار الكوبالت مع محدودية السوق نظراً لتباطؤ الصادرات من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ما أفادت به التقارير من وجود نشاط إشعاعي في إمدادات واردة من منجم كاموتو للنحاس والكوبالت^(٢٣).

الطاقة

٣٤- انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار الوقود من ١٠٥,٣٥ نقاط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٩٢,٢٣ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ مع تعرضه لضغط نزولي من الأسعار المنخفضة

(١٨) الكوبالت غير مدرج في أسعار السلع الأساسية بالسوق الحرة الواردة في إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، وبالتالي فإنه لا يرد في الشكل ٩.

(١٩) www.mining.com/cobalt-price-bulls-worst-fears-may-just-confirmed/ (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢٠) <https://investingnews.com/daily/resource-investing/critical-metals-investing/cobalt-investing/cobalt-market-update/> (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢١) www.metalbulletin.com/Article/2866440/LME-cobalt-volumes-fell-33-in-Q2.html (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢٢) www.sherritt.com/English/Investor-Relations/News-Releases/News-Release-Details/2018/Sherritt-Reports-Higher-Production-at-Moa-JV-and-Stronger-Balance-Sheet-for-Q3-2018/default.aspx (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢٣) www.moneyweb.co.za/news-fast-news/congo-begins-audit-of-glencore-unit-after-cobalt-exports-halted/ (اطّلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

للنفط الخام والغاز الطبيعي والفحم. وفي النصف الثاني من نفس العام، ارتفع المؤشر بنسبة ٢٧,٥ في المائة ليبلغ ما متوسطه ١١٧,٦ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ومرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ليسجل بذلك الشهر السابع على التوالي من الارتفاع (الشكل ١٠). وكان الاتجاه التصاعدي مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع أسعار النفط الخام والفحم، بسبب زيادة الطلب من الاقتصاد العالمي المتنامي. وفي شباط/فبراير، هبط المؤشر بنسبة ٧,٥ في المائة ليصل إلى ما متوسطه ١١٩,٢ نقطة مع تعرض أسعار النفط للضغط من ارتفاع غير متوقع في المخزونات وتباطؤ في النشاط الاقتصادي لدى المستهلكين رئيسيين من بينهم الصين والهند واليابان. ومع ذلك، لم يدم هذا الانخفاض المفاجئ طويلاً، حيث ارتفع المؤشر بنسبة ١٤,٢ في المائة ليبلغ ١٣٧,٠٦ نقطة في أيار/مايو نظراً للانتعاش القوي لأسعار النفط الخام الذي كان مدفوعاً بتزايد الطلب وتخفيضات الإنتاج من منتجين رئيسيين. وفي الشهور التالية، تراجع المؤشر لما متوسطه ١٣٥,٥٣ نقطة في آب/أغسطس ٢٠١٨ نظراً لهبوط أسعار الفحم؛ ولكن أسعار النفط المرتفعة قطعت المسار النزولي وارتفع المؤشر ليبلغ ١٤٣,٧ نقطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفع المؤشر بنسبة ١٠ في المائة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط.

النفط الخام

٣٥- أخذت أسعار النفط الخام اتجاهها نزولياً في النصف الأول من عام ٢٠١٧، ولكن الاتجاه إلى الانخفاض انقلب في النصف الثاني من العام وارتفع سعر برنت المرجعي بنسبة ٣٧ في المائة ليبلغ ٦٢,٥٧ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ديسمبر. وكان الارتفاع الحاد في الأسعار مدفوعاً إلى حد كبير باضطرابات الإمداد من الإنتاج البحري للخام من ساحل الخليج في الولايات المتحدة بسبب الأعاصير، وتمديد اتفاق عام ٢٠١٦ بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وشركائها من أجل الإبقاء على سقف للإنتاج حتى نهاية عام ٢٠١٨. ووافقت أيضاً ليبيا ونيجيريا، وهما عضوان في المنظمة معفيان من هذا الترتيب، على اعتماد سقف للإنتاج في عام ٢٠١٨ عند مستويات عام ٢٠١٧.

٣٦- وتواصل الاتجاه التصاعدي في عام ٢٠١٨، فبلغت أسعار برنت في أيار/مايو ٧٧ دولاراً للبرميل، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التوترات الجيوسياسية والمخاوف من احتمال حدوث تعطل في الإمدادات من الشرق الأوسط. ومع ذلك، أبرم اتفاق بين أعضاء أوبك وحلفائهم من غير الأعضاء، في الاجتماع نصف السنوي للمنظمة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، على تخفيف القيود على إنتاج النفط الخام قبل ستة أشهر من انقضاء الاتفاق القائم، مما ساعد على تلبية الطلب العالمي المتزايد وتهدئة أسعار النفط. ونتيجة لذلك، تعرضت أسعار النفط إلى ضغط نزولي من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٨. ويبدو أن التوترات في التجارة العالمية، كما ذكر أعلاه، وآثارها المتوقعة على النمو الاقتصادي العالمي، قد أسهمت في هذا التحرك السعري. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لتبلغ ٧٩ دولاراً للبرميل مع تصاعد الشواغل بشأن الإمدادات إلى السوق العالمية نظراً للتوترات بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة، وانخفاض الإنتاج في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ارتفعت أسعار نفط برنت بحوالي ١٤ في المائة.

ومع ذلك، يتوقع أن تتراجع أسعار النفط بسبب زيادة إنتاج الولايات المتحدة لتعويض نمو الاستهلاك في الصين وانخفاض الإمدادات من جمهورية إيران الإسلامية.

الفحم

٣٧- أخذت أسعار الفحم الحراري الأسترالي مساراً متقلباً في الجزء الأكبر من عام ٢٠١٧، حيث تراوحت بين التحرك صعوداً وهبوطاً. ومع ذلك، أخذت الأسعار في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ مساراً تصاعدياً، مدفوعة إلى حد كبير بمزيج من العوامل مثل زيادة الطلب من الشركات الصينية التي تعمل في مجال توليد الطاقة بالفحم من أجل تخزين الاحتياطات قبل موسم الشتاء، وقيود العرض الناتجة عن الطقس، والإضرابات العمالية في بعض المناجم في أستراليا أثناء العام. وقد انقطع المسار التصاعدي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عند ١٠٦,٤٥ دولاراً للطن المتري، وأخذت الأسعار مساراً متقلباً بعد ذلك حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وشملت العناصر المحركة الرئيسية لهذا المسار المتقلب التخفيف من محدودية السوق مما أدى إلى انخفاض الأسعار؛ والطلب القوي من مؤسسات المرافق العامة في آسيا، وخاصة الصين، لأغراض التبريد الصناعي والمنزلي بسبب موجة صيفية حارة؛ وتجديد المخزونات. وشملت العوامل الأخرى التي ساهمت في الضغط على الأسعار في اتجاه الارتفاع القيود على العرض بسبب حالات إغلاق المناجم في وقت سابق والعقبات الصعبة أمام تطوير مناجم جديدة وسط شواغل بشأن التلوث والاحترار العالمي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغت أسعار الفحم ١١٤,١٦ دولاراً للطن المتري، بارتفاع نسبته ١٧ في المائة عن نفس الفترة في عام ٢٠١٧. وترجع بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست أن تتعرض الأسعار لضغط نزولي بسبب زيادة الإنتاج التي ستعوض الزيادة الطفيفة في الطلب^(٢٤).

الغاز الطبيعي

٣٨- إن للغاز الطبيعي استخدامات نهائية أساسية متعددة من بينها توليد الطاقة، والتدفئة المنزلية والصناعية، وكمادة أولية للصناعات والنقل. ويتم تداوله أساساً في ثلاث أسواق إقليمية منفصلة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. وتيسر سوق Henry Hub في الولايات المتحدة والسوق الموجودة في أوروبا التجارة في الغاز الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب بشكل رئيسي، بينما يسيطر النقل البحري للغاز الطبيعي المسيل على السوق الموجودة في آسيا. وتسود ترتيبات تعاقدية مختلفة في المناطق الثلاث، وتتأثر الأسعار بعوامل متنوعة من بينها الطلب من المستخدمين النهائيين، والعرض، ومدى تحرر السوق، والطقس، والتخزين.

٣٩- وقد انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub بالولايات المتحدة من ٣,٢٦ دولاراً للمليون وحدة حرارة بريطانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٢,٧٦ دولاراً للمليون وحدة حرارة بريطانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما يمثل انخفاضاً نسبته ١٨ في المائة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإنتاج القياسي والطقس المعتدل. ومع ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تسبب مزيج من درجات الحرارة البالغة البرودة في كثير

(٢٤) www.eiu.com/industry/commodities/article/1577237341/coal/2018-11-01# (أطلع على الموقع في ٣١

كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

من أنحاء الولايات المتحدة في زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي المسيل، وأدى الانخفاض الحاد في مخزونات الغاز إلى زيادة الأسعار لتبلغ ٣,٨٨ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية، ولكن ذلك لم يدم طويلاً. فقد انخفض المتوسط الشهري للأسعار إلى ٢,٦٧ دولار للمليون وحدة حرارة بريطانية في شباط/فبراير بسبب زيادة الإنتاج، ولكن الأسعار انتعشت في آذار/مارس وارتفعت بنسبة ١١ في المائة لتبلغ ٢,٩٩ دولار للمليون وحدة حرارة بريطانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بسبب زيادة الطلب وانخفاض المخزونات. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن يضغط النمو القوي لإنتاج الغاز الطبيعي على الأسعار في اتجاه الهبوط في عام ٢٠١٩^(٢٥).

٤٠ - واتسمت سوق الغاز الأوروبية بتقلب الأسعار، مع عدم وجود اتجاه واضح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي النصف الثاني من العام، أخذت الأسعار اتجاهها تصاعدياً، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى محدودية الأسواق المدفوعة بارتفاع الطلب الناتج عن تنامي استخدام الغاز في قطاع الطاقة واختلالات العرض التي عزّيت إلى أعطال في محطات بالترويج. وأسهم أيضاً انخفاض مستويات التخزين وارتفاع أسعار النفط والفحم في الاتجاه المتصاعد للأسعار^(٢٦). وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، شهدت الأسعار ارتفاعاً مفاجئاً في مختلف المحطات الرئيسية في المنطقة بسبب فترة برد في أواخر الشتاء وتضاؤل مخزونات الغاز. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر، ارتفعت الأسعار مرة أخرى لتبلغ ١٠ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية في محطات التداول الرئيسية بسبب عوامل متنوعة من بينها الطلب على الغاز الطبيعي المسيل في السوق الآسيوية، وموجة حارة في كثير من مناطق نصف الكرة الأرضية الشمالي، وصيانة خطوط أنابيب ومرافق.

٤١ - وفي السوق الآسيوية للغاز الطبيعي المسيل، اتسم المتوسط الشهري للأسعار بالاستقرار إلى حد ما في عام ٢٠١٧، حيث كانت التقلبات بين ٨ دولارات و ٨,٩٥ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية باستثناء أيار/مايو ٢٠١٧ حيث ارتفعت الأسعار متجاوزة ٩ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية للمرة الأولى في ١٦ شهراً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لتبلغ ٩,٣٤ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية، بنسبة ٨ في المائة عن الشهر السابق، واستمرت في اتجاه تصاعدي. وكان هذا الاتجاه مدفوعاً جزئياً بالطلب المرتبط بالشتاء، وكذلك بزيادة الواردات من الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين في أعقاب جهود الحكومة الرامية إلى الحد من تلوث الهواء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كانت أسعار الغاز الطبيعي المسيل قد ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة عن نقطة انطلاقها في بداية العام.

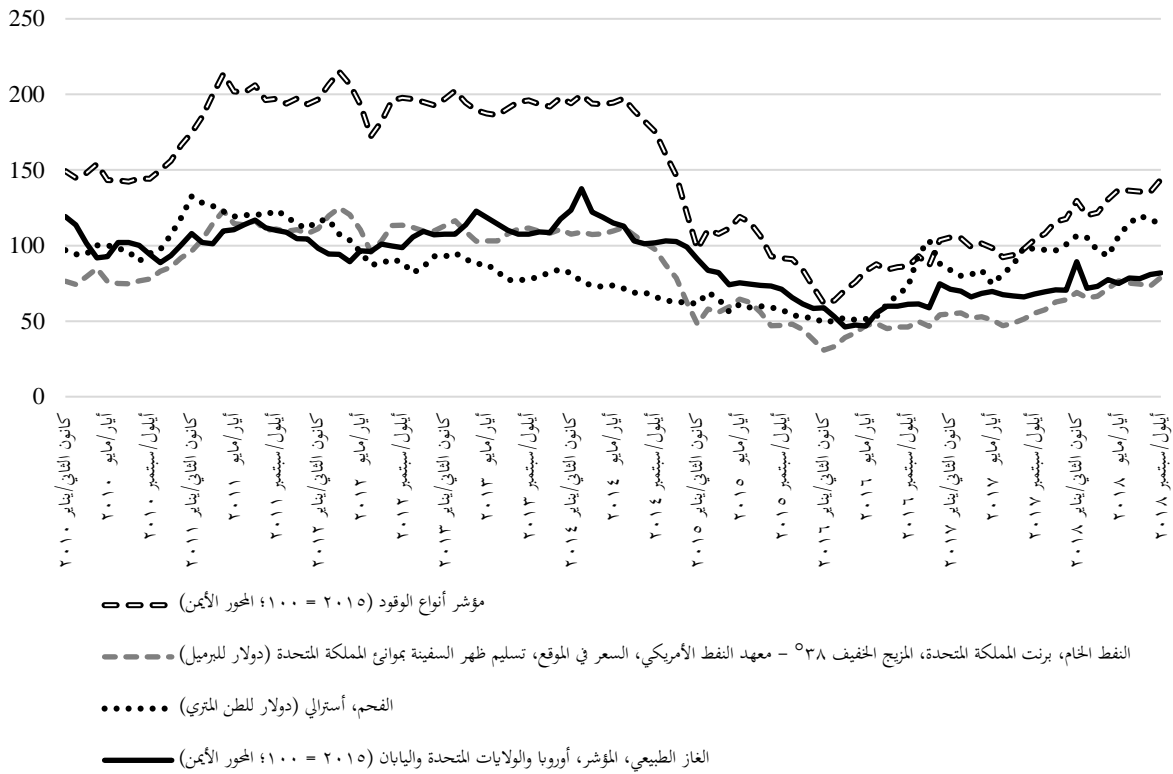
(٢٥) www.eia.gov/outlooks/steo/report/natgas.php (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢٦) https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/quarterly_report_on_european_gas_markets

q3_2017_final_20171221finalcover.pdf (اطلع على الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

الشكل ١٠

اتجاهات أسعار أنواع مختارة من الوقود، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) وقاعدة بيانات السلع الأساسية للمركز الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (أطلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

الطاقة المتجددة

٤٢- تؤدي الطاقة المتجددة دوراً بالغ الأهمية في عملية الانتقال إلى نظام طاقة يتسم بانبعثات كربونية أقل كثافة حيث تُقلص انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى مستدام. وفي عام ٢٠١٧، كان معدل نمو الطاقة المتجددة أعلى من أي مصدر طاقة آخر، حيث شكل ربع نمو الطلب العالمي على الطاقة^(٢٧). وكان النمو السريع في مصادر الطاقة المتجددة مدفوعاً إلى حد كبير بانخفاض التكاليف في مجالي الطاقة الفولطضوئية الشمسية والطاقة الريحية، والمنافسة، وسياسات استهلاك الطاقة. وعلى سبيل المثال، كان ٤٠ في المائة من نمو القدرة في مجال الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي المنسوب إلى الصين مدفوعاً إلى حد كبير بأهداف القدرة المبنية في خطة البلد الخمسية الثالثة عشرة^(٢٨). ويبين الشكل ١١ معدلات نمو الاستهلاك السنوي لمصادر الطاقة المتجددة الرئيسية.

٤٣- ومن المتوقع أن تتسم مصادر الطاقة المتجددة بأسرع نمو في قطاع الكهرباء مقارنة بأنواع الوقود الأخرى مثل الغاز الطبيعي والفحم، حيث تمضي البلدان قدماً في تحقيق خطة التنمية

(٢٧) www.iea.org/geco/ (أطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٢٨) www.iea.org/publications/renewables2017/ (أطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي من أجل الحفاظ على متوسط درجة الحرارة عالمياً في الحدود المتفق عليها في اتفاق باريس المبرم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووفقاً للرابطة الدولية للطاقة، يُتوقع أن ينمو نصيب مصادر الطاقة المتجددة بمقدار الخمس على مدى السنوات الخمس المقبلة ليبلغ ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣^(٢٩). وخلال هذه الفترة، يُتوقع أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ٧٠ في المائة من النمو العالمي في مجال توليد الطاقة، تقودها في ذلك الطاقة الشمسية الفولطاضوية تليها الطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية والطاقة الأحيائية^(٣٠).

الشكل ١١

معدلات النمو السنوية لاستهلاك الطاقة المتجددة حسب نوع الطاقة، ٢٠١٧-٢٠٠٠



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من BP Statistical Review of World Energy 2018.

ثانياً- بعض القضايا السياسية الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق

٤٤- تُظهر اتجاهات السوق على النحو الذي تم تحليله في هذه المذكرة ارتفاع الأسعار وانخفاضها، وكذلك تباينات كبيرة في الأسعار عبر مجموعات مختلفة من السلع الأساسية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتتسم هذه التحركات السريعة بآثار اقتصادية على الصعيدين الكلي والجزئي بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وكذلك البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية، وخاصة المستوردة الصافية للأغذية والوقود. وعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يسهم في زيادة النفقات الحكومية الحالية والرأسمالية. وفي المقابل، فإن انخفاض أسعار السلع الأساسية قد يؤدي إلى نقص في الصادرات والعائدات الضريبية وإلى عجز الحكومات عن توفير السلع والخدمات الأساسية. وقد تؤدي الأسعار المرتفعة والمتقلبة أيضاً إلى ضغوط تضخمية مرتبطة بأسعار السلع الأساسية وصعوبات في تأمين

(٢٩) www.iea.org/renewables2018/ (اطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٣٠) المرجع نفسه (اطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

إمكانية الحصول على الإمدادات من الأغذية والطاقة بأسعار معقولة في العديد من البلدان النامية. وقد يهدد ذلك قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المبينة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعد الأهداف الرئيسية موضع الاهتمام هي الهدف ٢ (القضاء على الجوع) والهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية). ويناقش هذا الفرع بإيجاز قضايا سياساتية ناشئة عن التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية التي أبرزتها هذه المدكرة، ويقترح خيارات سياساتية مهمة للتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

ألف - تعزيز الأمن الغذائي

٤٥ - تعد الذرة والقمح والأرز أغذية أساسية تشكل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي من الطاقة الغذائية^(٣١). وأسفر ارتفاع أسعار القمح في عام ٢٠١٨ عن آثار هامة بشأن مدى توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن أفقر الأسر المعيشية في العالم النامي قد تنفق ما تبلغ نسبته ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من دخولها على الأغذية^(٣٢). ومع ارتفاع أسعار القمح في عام ٢٠١٨، ربما يتأثر رفاه المستهلكين سلباً. ويمكن لارتفاع أسعار الذرة والقمح أن يؤدي أيضاً إلى زيادة فواتير الاستيراد بالنسبة للحكومات وقد يقلل من قدرتها على توفير الأغذية بأسعار معقولة لمستهلكيها.

٤٦ - وتتبع الحكومات استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الأسعار المرتفعة للأغذية، بما يشمل تقييد أو حظر تصدير الأغذية، أو الحد من القيود على واردات الأغذية، أو وضع حدود للأسعار. وعلى سبيل المثال، فرض الاتحاد الروسي حظراً على الصادرات من القمح من أجل الحفاظ على إمكانية الحصول على الأغذية محلياً بعد هلاك ملايين من الهكتارات من المحاصيل نتيجة للجفاف عام ٢٠١٠. ومع ذلك، هناك سلبيات لبعض هذه السياسات. فالقيود على الصادرات من كبار المصدرين قد تزيد من توفر الأغذية محلياً بأسعار أقل ولكنها قد تسهم في تقليص حجم السوق الدولية، مما يؤثر على المستهلكين في بلدان أخرى وربما الطلب العالمي على هذه السلعة الأساسية في المستقبل. وعندما تفرض قيود على الصادرات، يكون من المرجح أن ترتفع الأسعار وتدفع الحكومات المعنية إلى اتخاذ إجراءات أخرى من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار. ويرجح أن يتجسد الأثر الكلي في ارتفاع أسعار الأغذية وفواتير استيرادها وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق. ويمكن للضوابط السعرية أن تقلل من الحوافز لدى المزارعين على إنتاج المزيد من الغذاء، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

٤٧ - ويمكن للحكومات أن تلجأ إلى خيارات بديلة مثل إنشاء مخزونات للأمن الغذائي كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها للأمن الغذائي، ما دام هذا الأمر يتسق مع سياسة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المخزونات أن تساعد على تقليل الأثر السلي للارتفاعات المفاجئة في

(٣١) www.fao.org/docrep/006/Y4343E/y4343e02.htm (أطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

(٣٢) www.wfp.org/stories/how-high-food-prices-affect-worlds-poor (أطلع على الموقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

الأسعار الدولية للأغذية على المستهلكين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات أن تنظر في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية للشرائح السكانية الأضعف عندما تواجه زيادة في أسعار الأغذية. وفضلاً عن ذلك، يمكن عند الحاجة توسيع نطاق المعونة الإنمائية المرتبطة بالأغذية وتضمينها برامج للحماية الاجتماعية وتغذية الأطفال من أجل الحد من الآثار المدمرة التي يمكن أن يتركها ارتفاع أسعار الأغذية على الضعفاء. ويُتوقع أن تسهم هذه التدابير في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة.

باء- أمن الطاقة

٤٨- ارتفعت أسعار النفط الخام والفحم في عام ٢٠١٨ عنها في عام ٢٠١٧. وإذا استمر التحرك الراهن نحو الارتفاع في أسعار الطاقة، فيمكن أن يؤثر في إمكانية الحصول على مصدري الطاقة المذكورين بأسعار معقولة في البلدان المعتمدة على الواردات من الوقود الأحفوري. وقد يترك ذلك آثاراً اقتصادية كبيرة على البلدان النامية المنخفضة الدخل والمستوردة الصافية للطاقة، حيث تعتمد تنمية الزراعة والصناعة والنقل والخدمات الأخرى على وجود مصادر مؤمّنة ومتاحة من الطاقة.

٤٩- ومن أجل التخفيف من التعرض لزيادة وتقلب أسعار الطاقة والحد من انقطاع الإمدادات، يلزم أن تقوم الحكومات في البلدان النامية ببناء وتعزيز قدرتها على التكيف مع صدمات الأسعار. وعلى سبيل المثال، فإن العمل في الأجلين القصير والمتوسط على تيسير كفاءة وحفظ الطاقة يمكن أن يسهم في اعتدال الطلب عليها، مع الحد في الوقت نفسه من الانبعاثات الضارة من محطات توليد الطاقة في المراحل الأولى. وفي الأجل الطويل، يمكن أن يؤدي تنويع مصادر الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة إلى تحقيق فوائد كبيرة من ناحيتي الإتاحة والتكلفة. وقد أسفرت التحسينات التكنولوجية عن خفض في التكاليف مما جعل العديد من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والريحية^(٣٣) تنافسية وميسرة بشكل متزايد. ويمكن لتعزيز المصادر المتجددة في مزيج الطاقة أن يسهم في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

جيم- إضافة القيمة والتنوع

٥٠- إن العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تعول بشدة على إنتاج وتصدير سلع أساسية قليلة بحد أدنى من إضافة القيمة بل وقدر أقل من الروابط الأمامية والخلفية مع قطاعات أخرى في الاقتصاد. وبالتالي، فإن انخفاض أسعار السلع الأساسية يمكن أن يؤثر سلباً على الصادرات والإيرادات الضريبية وعلى النمو الاقتصادي وقد يؤدي إلى زيادة الفقر وبطء التنمية. وفي هذا السياق، يمكن للتنوع في الاقتصاد والصادرات أن يسهم في تعزيز قدرة هذه البلدان على التكيف مع صدمات الأسعار عن طريق تمكينها من تحقيق إيرادات من مصادرة متنوعة.

(٣٣) وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، انخفضت أسعار اللوحات الشمسية الفولطاضوئية بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً منذ نهاية عام ٢٠٠٩، فيما انخفضت أسعار العنفات الريحية بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة؛

www.irena.org/costs

٥١- وهناك استراتيجيتان رئيسيتان للتنوع يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية اتباعهما. ويتمثل النهج الأول في التنوع الأفقي من خلال تصدير أنواع مختلفة من السلع الأساسية والمنتجات الأخرى. ويتمثل الآخر في التنوع الرأسي من خلال إضافة القيمة. وعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تنوع أفقياً في الزراعة عن طريق إنتاج صادرات عالية القيمة وغير تقليدية، مثلما فعلت كوستاريكا في قطاع الأناناس. ومن شأن التنوع الرأسي في بلد مثل كوت ديفوار أن يعني تقليل صادراتها من حبوب الكاكاو وتصدير المزيد من زبدة أو مسحوق أو سائل الكاكاو. وهذه منتجات وسيطة تستخدم في تصنيع الشوكولاته. ومن شأن استيعاب هذه العمليات المتعلقة بسلسلة القيمة للكاكاو داخلياً أن يحسن من الإيرادات التي تؤول إلى المشغلين داخل كوت ديفوار وأن يقلل من تعرض منتجي الكاكاو للصدمات في الأسعار الناشئة عن الأسواق الدولية.

٥٢- وليكون التنوع فعالاً، يتعين توجيهه نحو سلع أساسية أو منتجات غير معرضة لنفس المخاطر السعرية أو لمخاطر سعرية مشابهة. وفي البلدان الغنية بالثروات المعدنية، يمكن تعزيز التنوع من خلال توسيع الروابط بين قطاع التعدين والاقتصاد بنطاقه الأشمل. وليس من شأن ذلك إيجاد فرص للصناعات المحلية فقط، بل أيضاً إنشاء أنشطة جديدة في قطاعات أخرى. وسيتعين أن تستثمر الحكومات في تنمية رأس المال البشري ومراكمة رأس المال المادي، بما في ذلك البنى التحتية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتعين أن تحسن البلدان النامية من قدراتها العلمية والتكنولوجية وأن تعزز المؤسسات والحكومة^(٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الاستقرار على صعيدي الاقتصاد الكلي والسياسة لكي تنجح سياسات التنوع. ويمكن لاستراتيجيتي التنوع المبينتين أعلاه الإسهام في إيجاد وظائف دائمة وتحقيق نمو شامل (الهدف ٨) وتعزيز عملية التصنيع (الهدف ٩).